٤ أسئلة حول القمة الإقتصادية

جاسم عجاقة: لو كنت وزيرا للمالية

جاسم عجاقة*

الحدث اللبناني في مطلع العام كان استضافة القمة الإقتصادية ولإجتماعية التي اتسمت بانخفاض مستوى التمثيل السياسي العربي. ماذا أفاد لبنان من هذه القمة؟ «صوت الدبلوماسية» طرحت السؤال على البروفسور جاسم عجاقة إلى جانب ٣ أسئلة أخرى

١ – ما الذي حققه لبنان من استضافة القمة العربية الإقتصادية ؟

من الأكيد أنه كان هناك هدف رئيس لهذه القمّة وهو إنعقادها، وهذا ما تحقّق بالرغم من الإنقسام الداخلي والخارجي. إنعقاد القمّة أظهر أن لبنان يتمتّع بثبات أمني وهذا أمر أساسي في الحياة الإجتماعية، لكن أيضًا الإقتصادية والسياسية إذ أن إجتماع وفود ٢٢ بلدا عربيا في لبنان هو إمتحان كبير لقدرة الأجهزة العسكرية والأمنية على فرض الأمن وضبّطه.

إقتصاديًا، يُمكن القول أن لبنان إستطاع أن يُثبّت موقعه كدولة عربية تطّمح إلى تفعيل التعاون الإقتصادي البيني على المستوى العربي، إلا أن الإنقسام الحاصل منع وسيمّنع أي ترجمة فعلية لهذه الرغبة اللبنانية.

لا يُمكن تجاهل تثبيت حقّ لبنان في الدعم الدوّلي لمساعدته في مواجهات التحديات الإقتصادية الناتجة عن النزوح السوري، وهذا الأمر تمّ تثبيته في البيان الختامي للمؤتمر.

أمّا في ما يخصّ المبادرة الكويتية بإنشاء صندوق لدعم الإستثمارات في القطاع التكنولوجي فهو من اكثر الاهداف العملية والتي يمكن الافادة منها مباشرة لتوفر الاموال بتأمين نصف قيمة الصندوق البالغ رأس ماله ٢٠٠ مليون دولار، ولبنان معني هنا بطبيعة الحال .

في جانب آخر أثبت لبنان أنه بلد يمتلك مبادرات كبيرة لتفعيل التعاون العربي الأمرالذي تجلّى من خلال المبادرة التي تقدّم بها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حول إنشاء مصرف عربي للإنماء والإعمار وهي فكرة تُحاكي الواقع وتدفع، إذا ما تكاتفت الجهود، إلى نهضة لا مثيل لها في تاريخ الدول العربية. إلا أن هذه المبادرة تبقى رهينة الإتفاق السياسي العربي.

٢ – ما الذي تم تنفيذه من مقررات القمم الإقتصادية الثلاث التي انعقدت حتى الآن ؟

في قمّة الكويت – أي القمّة الأولى التي عُقدت في ٢٠ ك٢ ٢٠٠٩، إتفق المشاركون على ٢٨ بندًا تحت عنوان عريض «الإرتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي». ومن بين هذه البنود: مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية، الربط البري العربي بالسكك الحديدية، ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي، رفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية، سياسات تحرير خدمات النقل، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الاتحاد الجمركي عبر إزالة

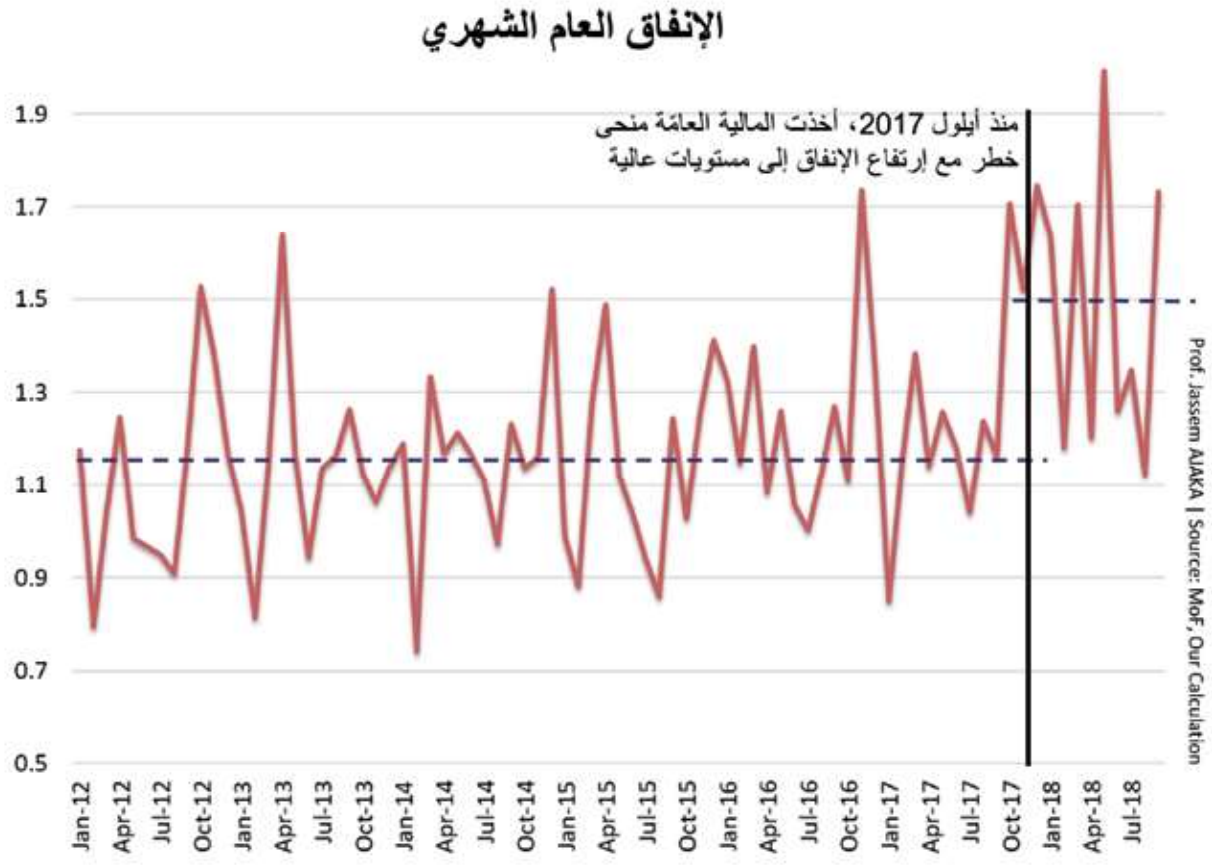

القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع العربية البينية، إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي، برنامج متكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، برنامج للحد من الفقر، برنامج لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، برنامج تطوير التعليم، تحسين مستوى الرعاية الصحية، كما أن الوضع الإجتماعي والإقتصادي للشعب الفلسطيني. إلا أن هذه القرارات أو البنود بقيت حبرًا على ورق.

في قمة شرم الشيخ – أي القمّة الثانية التي عُقدت في ١٩ ك٢ ٢٠١١، تمّ الإعتراف رسميًا بعدم تنفيذ أي من مقررات القمّة الأولى، لذا تمّ التأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ قرارات القمّة الأولى.

في قمّة الرياض – القمّة الثالثة التي عُقدت في ٢٠ شباط ٢٠١٣، كانت جولة أفق على مقررات القمتين الأولى والثانية وسجل تقاعس الدول العربية عن تسديد إلتزاماتها المالية في ما يخص الصندوق الإستثماري لدعم الشركات الصغيرة والمُتوسطة الحجم. وتمّ إعادة التأكيد على ضرورة تنفيذ المقررات، إلا أن الإنقسامات الناتجة عن الربيع العربي أبقت هذه القرارات حبرًا على ورق.

٣ – كيف يبدو المشهد المالي – النقدي – الإقتصادي للأشهر الستة المقبلة من العام ٢٠١٩ ؟

المشهد الإقتصادي في لبنان يُراوح مكانه في ظل غياب الإستثمارات كما الإصلاحات الإقتصادية التي تُشجّع هذه الإستثمارات. الجدير ذكره أن النمو الإقتصادي لا يُمكن أن يتحقق إلا في ظل وجود إستثمارات ونمو الإقتصاد اللبناني اليوم – أي ما يوازي ١٪، يعكس حجم الإستثمارات التي تتمّ. ولا يُمكن القول أن هناك مخاوف من إنهيار إقتصادي نظرًا إلى أن الإقتصاد يتمتّع بما يُسمى الإنيرثيا أو الدفع الذي يسمح له بالإستمرار على هذه الوتيرة لسنين عديدة.

المشهد المالي أكثر غموضًا في ظل إستمرار الإنفاق

المُفرط والذي يزيد من طلب الدوّلة على الأموال. هذا الأمر دفع بوكالة موديز إلى تخفيض تصنيف لبنان الإئتماني من B3 إلى Caa1 مع رفع النظرة المُستقبلية. إلا أن هذا التخفيض يبقى محدود التداعيات نظرًا أن ١٥ مليار د.أ فقط من أصل ٨٤ مليار د.أ دينا عاما مملوكة من قبل مُستثمرين خارج لبنان. إلا أن هذا لا يعني مُطلقًا أن الوضع المالي العام سليم وبالتالي هناك حاجة مُطلقة إلى لجم الإنفاق وبالتالي العجز في الموازنة والدين العام، وهو تحد مطروح بالطبع على الحكومة الجديدة.

القمة الاقتصادية

على الصعيد النقدي، لا مخاوف في الآمد القريب إلى المتوسّط على الليرة اللبنانية نظرًا إلى القدرة الهائلة التي يتمتّع بها مصرف لبنان للدفاع عنها مع إحتياط من العملات الأجنبية يفوق الـ ٤٠ مليار د.أ وإحتياط من الذهب بقيمة ١٢ مليار د.أ. كل هذا للقول أن الإشاعات التي تصدر من هنا وهناك لها أهداف سياسية أكثر منها حقائق علمية على الأرض. أضف إلى ذلك أن رفع الفوائد الأخير كان له تداعيات إيجابية ثلاثية: أولًا – الحفاظ على طلب مقبول على الليرة اللبنانية.

ثانيًا – منع هجرة رؤوس الأموال من لبنان.

ثالثًا – لجم التضخّم الذي وصل إلى مستويات قياسية بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب.

في المُطلق، يُمكن القول أن الأشهر الستة الأولى ستشهدّ مراوحة للوضع الإقتصادي والنقدي، أما الوضع المالي فسيكون محطّ مراقبة من قبل الأسواق ومع تشكيل الحكومة لا بد من اتخاذ الإجراءات الضرورية للجم الإنفاق.

٤ – لو كنت وزيرا للمالية في اللحظة الحرجة التي نعيش ما هي العناوين الكبرى لخطة عملك ؟

هناك شقان لأي عمل إصلاحي في مالية الدوّلة: على الآمد القصير وعلى الآمد البعيد.

على الآمد القصير هناك حاجة مُلحّة لإصلاحات في الموازنة العامّة لرفع المداخيل وخفض الإنفاق:

أ – إعادة فرض رسوم جمّركية على البضائع المُستوردة من الدول الأوربية والدول العربية وذلك بهدف لجم التصدّع في ميزان المدفوعات. وهذا الأمر مسموح به وفق قوانين التجارة العالمية ويُمكن أو يؤمّن ما لا يقل عن ١,٥ إلى ٢ مليار د.أ.

ب– وقف الدفع لكل موظّف جديد في الدوّلة لا يتمّ توظيفه عبر القناة الرسمية أي مجّلس الخدمة المدنية، وهذا الأمر يسمح بتوفير ما لا يقل عن ٤٥٠ مليون د.أ سنويًا.

ج– محاربة التهرّب الضريبي والذي يسمح بفرضية التشدّد إلى توفير ١٠ إلى ٢٠٪ سنويًا من إجمالي التهرب الضريبي البالغ ٧,٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي.

د– وقف دعم مؤسسة كهرباء لبنان وفتح الباب أمام إعطاء إمتيازات للقطاع الخاص كما حصل مع شركة كهرباء زحلة.

على االمدى البعيد، هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية كبيرة في مالية الدولة لترشيقها وزيادة فعّاليتها، وهذا الأمر يتطلّب تعاون وتعاضد الأفرقاء السياسيين كافة في الحكومة لإصدار قرارات إصلاحية في رأسها محاربة الفساد.